



## جلسات الحوار بشأن حلول النظم الغذائية - بيان موجز

### تمويل تحولات النظم الغذائية - دور القطاع الخاص

الأربعاء، 28 سبتمبر 2022

يرأس جلسة الحوار هذه مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة لمناقشة كيف يكون القطاع الخاص جهة فاعلة في تحولات النظم الغذائية، وما الآليات التي تدعم زيادة استثمارات القطاع الخاص على المستوى القطري، وكيف يمكن تعزيزها. ودُعي ممثلو منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) إلى بدء المناقشة بعرض الطريقة التي تتبعها كل منظمة لحشد القطاع الخاص من أجل تسريع وتيرة التحولات الإيجابية نحو نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة.

سلطت منظمة الأغذية والزراعة الضوء على مبادرة "العمل بدأ بيد" (HIH) التي تدعم وضع البرامج والخطط الاستثمارية وتنفيذها لتسريع وتيرة تحول نظم الزراعة الغذائية، ودعم 52 بلداً في جميع أنحاء العالم. وأشار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى مجموعة أعماله القائمة مع القطاع الخاص التي تقدر قيمتها بـ 8 مليارات دولار أمريكي، مشدداً على اتباع طرق جديدة للاستفادة من مساهمات القطاع الخاص، مثل محاولات توفير الجدارة الائتمانية للبلدان والاستفادة من التحويلات المالية واستثمارات المواطنين المقيمين في الخارج (سوق تبلغ قيمتها 500 مليار دولار أمريكي، ويمكن استخدام 50% منها للنظم الغذائية). وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأنه تلقى 10 مليارات دولار أمريكي تقريباً في عام 2022 من الجهات المانحة، وأكد عمله على الاستفادة من القوة الشرائية التي يمكن توجيهها نحو السلع المحلية والتحول من الشراء من الأسواق العالمية إلى الأسواق القطرية والإقليمية.

طُلب من المشاركين الأساسيين الوطنيين تبادل آرائهم بشأن تجاربهم في التعامل مع القطاع الخاص لتنفيذ المسارات الوطنية لتحول النظم الغذائية في غرف الاستراحة.

### أهمية المساءلة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص

وصف المشاركون الأساسيون الوطنيون المبادرات الحكومية الهادفة إلى التواصل مع القطاع الخاص من خلال جهود الدعوة وآليات التعاون مثل عقد اجتماعات بشكل دوري ومناقشات المائدة المستديرة ومنتديات المشاركة ومذكرات التفاهم ومنابر لأصحاب المصلحة المتعددين وشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتعاون الحكومات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للتوصل إلى سُبل للتغلب على التحديات، وتحديد حلول مبتكرة، وحشد الموارد والخبرات، وكشف الثغرات في السياسات الخاصة بمسارها نحو تحسين النظم الغذائية.

وعلى الرغم من كون تحقيق الأرباح هو ما يحفز الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، فإن هذا لا يتعارض بالضرورة مع أهداف الحكومات. إلا أنه يجب الإشارة بوضوح إلى دوافع المشاركة والتوقعات المتعلقة بتحقيق العائدات منذ البداية. ولذلك، سلطت الجلسة الضوء على الالتزام بالشفافية، والوضوح، والمساءلة باعتبارها عناصر ضرورية يجب مراعاتها عند عقد شراكة مع القطاع الخاص. أكد المشاركون الأساسيون على أهمية مواصلة الحوار مع القطاع الخاص على الرغم من المشكلات المتعلقة باحتمالية تضارب المصالح. وشددوا أيضاً على ضرورة إشراك الشباب والنساء وزيادة مشاركة المزارعين واتحادات المزارعين لكسب الثقة.

أشار المشاركون الأساسيون إلى مدى أهمية وجود حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص لتجنب المحادثات الموازية بين القطاع الخاص ومختلف الوزارات عند معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل النظم الغذائية أو التغذية. بالإضافة إلى أنه يجب وضع إستراتيجية واضحة لإشراك القطاع الخاص في المبادرات الحكومية والتشجيع على عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدلاً من شراكات المشروعات.

### الجهود المبذولة لإشراك القطاع الخاص وجذب استثماراته

تحدث المشاركون الأساسيون عن جهود الحكومات الوطنية لجذب استثمارات وتوجيهها نحو تحول النظم الغذائية عن طريق البحث عن جهات مانحة أخرى غير الجهات المانحة التقليدية وتنوع مصادر التمويل. وشملت قصص نجاح هذه الجهود تجربة كوت ديفور حيث شارك القطاع الخاص بدرجة كبيرة في تمويل خطة التنمية الوطنية للبلد وساهم بأكثر من 60% فيها. تدعو الحكومات الوطنية إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تهيئة بيئات مواتية تمكن القطاع الخاص من الاستثمار بتوفير حوافز من خلال وضع مجموعة من الإجراءات التشريعية. ألغيت، في بعض البلدان، الضرائب المفروضة على الإنتاج الزراعي ومستلزماته والآلات الزراعية أو قُدمت الإعانات. ومع ذلك، أشار بعض المشاركين إلى إجماع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عن مواجهة طبيعة الاستثمارات في الزراعة التي تتسم بالخطورة الشديدة، لا سيما في المناطق المتضررة من التغير المناخي بشكل متزايد.



تؤثر أيضًا الطبيعة العالية المخاطر لهذا القطاع في إمكانية حصول الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على الائتمان والائتمان الصغير. لذلك، يجري استحداث أدوات لإدارة المخاطر في البلدان للتغلب على هذه العوائق، ومنها الائتمانات الصغيرة لصغار المنتجين وتنمية المصارف الزراعية لتيسير الحصول على ائتمانات. علاوة على ذلك، تتفاوض الحكومات مع المصارف لخفض أسعار الفائدة، بينما تستثمر أيضًا في بنية تحتية جديدة مثل إنشاء طرق لنقل المنتجات الزراعية وتعزيز الصلات بين مناطق الإنتاج والاستهلاك.

أشار المشاركون الأساسيون إلى أهمية مراعاة التوازن بين القطاعين العام والخاص من حيث المصالح وتحديد تضارب المصالح باعتبارها إحدى أكثر المسائل صعوبة عندما يتعلق الأمر بإشراك القطاع الخاص. واستجابة لذلك، دُعي المشاركون الأساسيون لاتباع نهج تنظيم تتسم بالمرونة والحفاظ على إمكانية تكيفها حسب الاقتضاء. قُدمت أيضًا اقتراحات للحد من تضارب المصالح بالتركيز على عقد الشراكات على المستوى المحلي ومشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أكد العديد من المشاركين الأساسيين من البلدان التي تعاني من صراعات داخلية على الدور الأساسي لصغار المنتجين المبتكرين والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مناطق تشهد صراعات وتزدهر فيها، وأنها تضع أساسًا للقطاع الخاص في هذه المناطق. ونظرًا لعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بتعزيز المشاركة من كل من الشركات متعددة الجنسيات وصغار الملاك، شدد المشاركون الأساسيون على ضرورة تقديم حوافز مالية مباشرة للمشروعات الصغيرة، خاصة تلك المشروعات التي يديرها الشباب والنساء. أتاحت مؤتمرات النظم الغذائية والتغذية من أجل النمو الفرصة لصغار المنتجين والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة للمشاركة في المناقشات الوطنية والعالمية. ونفذ العديد من الحكومات الوطنية البرامج والإستراتيجيات لدعم هذه الكيانات الصغيرة وتعزيز قدراتها المالية.

### أهم المجالات لمشاركة القطاع الخاص

تكرر الحديث على مدار الجلسة عن دور القطاع الخاص في التأثير في سلوك المستهلكين باعتباره عنصرًا أساسيًا لنجاح التحول في النظم الغذائية.

أبرز العديد من المشاركين الأساسيين الدور الريادي للقطاع الخاص في إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها، وإمكانية تقديمه لمساهمات مهمة في تحول النظم الغذائية. ازدادت كذلك الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج الغذاء المحلي في كثير من البلدان استجابة للأزمات المستمرة؛ إذ تحفز الحكومات الإنتاج المحلي الخاص من الأغذية عن طريق إجراء تقييمات للتربة لإبلاغ المستثمرين المحتملين بها، وبناء منشآت لمعالجة الأغذية، وتوفير معدات وآلات لصغار المزارعين للاستجابة للطلب المتزايد، وربط المزارعين بالأسواق، وضمان توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي. تشارك الجهات الفاعلة للقطاع الخاص أيضًا في تنمية المخزونات من المواد الغذائية وإنشاء سلاسل القيمة القصيرة التي تحث على استهلاك الغذاء المحلي.

علاوة على ذلك، تم تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مجالات التغذية، والوجبات المدرسية، والفاقد والمهدر من الأغذية. وتتضمن الأمثلة على الشراكات إنتاج أغذية ذات قيمة غذائية عالية، والبحث عن البذور المحسنة، ومراجعة جودة الطعام قبل التسليم إلى المطاعم المدرسية، وتحديد التركيبات الغذائية الأكثر فائدة غذائية لتحويل المهدر من الطعام إلى عناصر غذائية صحية وتعزيز هذه العملية، وغيرها. جرى حث الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على العمل بشهادة جودة للمأكولات العضوية، وتحسين المصنقات الغذائية لإعلام المستهلكين بالمكونات على نحو أفضل، وتحسين إمكانية تتبع المنتجات، وضمان استهلاك الأنظمة الغذائية الصحية على نطاق أوسع.

### التعقيبات الختامية والمسار المستقبلي

طلب المشاركون الأساسيون، بعد الإشارة إلى أن التنسيق أمر أساسي، الحصول على دعم لتوضيح أهمية الاستثمارات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولإعداد سرد متماسك عن تحقيق الأرباح طويلة الأمد التي تعود بالفائدة على السكان على أرض الواقع.

وطلب المشاركون الأساسيون القادمون من بلدان تعاني من اضطرابات وصراعات سياسية أو تواجه معدلات استثمار منخفضة من القطاع الخاص الحصول على دعم لجذب استثمارات القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، طلب المشاركون الأساسيون من المركز تقديم إرشادات بشأن أفضل الممارسات لإشراك القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية للمشاركة، والحد من تضارب المصالح، وأمثلة عن تجارب البلدان.

أعلن المركز أنه سيتابع هذه المناقشة مع الوكالات التي تتخذ من العاصمة الإيطالية، روما، مقرًا لها، ومنظمة الصحة العالمية ((WHO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ((UNEP)، وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة لزيادة عقد شراكات مع القطاع الخاص تتسم بالشفافية والشمولية.